القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج14-34/27(01/23)/02-ت(10032)

الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

(الأمانة العامة: 9-2023/1/10)

التقرير والتوصيات

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة التوجيهية
المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

(الأمانة العامة: 9-2023/1/10)

التقرير والتوصيات

أولاً:

- بناءً على مقترحات السيدات والسادة الأفاضل أعضاء اللجنة التوجيهية في اجتماعهم التشاوري الثاني بعقد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الموقرة بشكل حضوري، وبدعوة من أمانة المجلس؛

- عُقد الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة التوجيهية يومي 9 و10 يناير 2023 بمقر الأمانة العامة، وشارك فيه كل من رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، رئيس فريق عمل الدارسة ونائبه، وذلك إلى جانب أمانة المجلس/ أمانة السوق. (مرفق "1" قائمة بأسماء المشاركين).

- افتتحت الاجتماع سعادة الدكتورة/ دلال حلمي – رئيس اللجنة التوجيهية، وبعد أن رحبت بالسادة الحضور، أشارت إلى أهمية عمل اللجنة في المرحلة الحالية، كما توجهّت بالشكر للأعضاء الموقرين على جهودهم المستمرة لإنجاح عملها.

- تناولت المهندسة/ جميلة مطر – مدير إدارة الطاقة (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء) الكلمة، وبعد الترحيب بالسيدات والسادة الحضور، تقدمت بوافر الشكر للجهود المبذولة لإنجاح المهام الخاصة بالسوق العربية المشتركة للكهرباء والتي تتضمن السعي للحصول على موافقات الدول الأعضاء على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء والانتهاء من ترشيح أعضاء لجنتي السوق، ثم استعرضت بنود جدول الأعمال المطروحة على الاجتماع.

ثانياً:

أقرت اللجنة التوجيهية بنود جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

البند الأول: تطورات السوق العربية المشتركة للكهرباء (بند التحكيم):

1. **تطورات اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء**
2. **قواعد تشغيل الشبكات العربية**
3. **الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء**

البند الثاني: خارطة الطريق والرؤية المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء
البند الثالث: خطة عمل اللجنة التوجيهية وأمانة السوق للمرحلة القادمة

ثالثاً:

ناقش الاجتماع البنود الواردة بجدول أعماله وأصدر التوصيات التالية:

البند الأول: تطورات السوق العربية المشتركة للكهرباء

1. تطورات اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء

- اطلعت اللجنة على:

- **المذكرة الشارحة التي أعدتها أمانة المجلس؛**
- **المذكرة الواردة من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم 3221 بتاريخ 2022/11/28.**
- **المذكرة التي أعدها المكتب الاستشاري القانوني للشركة القابضة لكهرباء مصر بشأن استخدام قواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي الصادرة في 2011/3/1 كقواعد اجرائية واجبة التطبيق لأغراض اتفاق التحكيم الوارد في اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.**

- واستمعت إلى:

- العرض الذي قدمته أمانة المجلس بشأن الموافقات الجديدة على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء الواردة من بعض الدول وهي (الأردن، الإمارات، فلسطين، قطر، الكويت، المغرب، واليمن) وكذلك الموافقات السابق ورودها لأمانة المجلس من السودان وليبيا، مع التأكيد على أهمية الانتهاء من

الحصول على الموافقات على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء وبدء إنشاء لجنتي السوق لاستكمال أعمال السوق من خلال تلك اللجنتين.

- التوضيح الذي قدمه رئيس فريق عمل الدراسة بشأن الاجتماع الذي عُقد لفريق عمل الدراسة (عن بعد) بتاريخ 2023/1/8 لمناقشة ما جاء في مذكرة مندوبية جمهورية مصر العربية ومذكرة الاستشاري القانوني للشركة القابضة لكهرباء مصر، والتوصية الصادرة عن الاجتماع ومفادها: "الإبقاء على نفس الصياغة الواردة بالاتفاقيتين وتعديل فقط قواعد التحكيم لتصبح قواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بدلا من قواعد غرفة التجارة الدولية".

- مداخلة الدكتورة / منى ذو الفقار (الاستشاري القانوني للشركة القابضة لكهرباء مصر) بشأن ملاحظة جمهورية مصر العربية على بند التحكيم في اتفاقيتي السوق بحيث يتم استخدام قواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي الصادرة في 2011/3/1 كقواعد اجرائية واجبة التطبيق لأغراض اتفاق التحكيم الوارد في اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء. حيث قدمت نبذة عن مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي وما يتمتع به من امتيازات دولية وإقليمية من ضمنها احترام سلطان الإرادة للدول والتكلفة المناسبة بالمقارنة مع مراكز تحكيم دولية أخرى، إلى أن مقره هو نفس لمقر جامعة الدول العربية؛ أي مدينة القاهرة؛ وهو هيئة دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح، كما أنه لا ينتمي إلى أية دولة، ولا يتبع أية جهة حكومية، سواء في دولة المقر أو غيرها من الدول، كما يضم مجلس أمنائه ولجنته الاستشارية، أسماءً بارزة في مجال القانون والتحكيم الدولي إقليمياً وعالميا ويعكس التكوين المؤسسي لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي طبيعته كمؤسسة دولية وإقليمية ويشمل نطاقه آسيا وإفريقيا وكذلك باقي دول العالم. كما يمنح المركز ميزة التحكيم في أي دولة أخرى غير مصر وذلك بناءً على رغبة الأطراف المتنازعة. وجدير بالذكر أن المركز قد قام بالتحكيم في قضايا مختلفة في مجالات متعددة من ضمنها مجال الكهرباء والطاقة المتجددة. لذلك فإنه من الأنسب اختياره كمركز للتحكيم لمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء.

- مداخلة وفد المملكة العربية السعودية: على الرغم من المزايا المتعددة التي تم استعراضها لمركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي، إلا أن قبول مثل هذا التغيير سيترتب عيه فتح باب التعديل وتقديم تعديلات جوهرية من دول أخرى لاسيما أنه قد تم بالفعل الانتهاء من المداولات الداخلية لبعض الدول لأخذ الموافقات على اتفاقيتي السوق لنسخة 2022 دون أي إضافات أو تعديلات جديدة إضافة للموافقات التي تم استلامها من قبل إدارة الطاقة بالأمانة لعدد من الدول الأخرى. وفي حال قبول مبدأ التعديل فإن ذلك يستلزم إجراء دراسة تشمل كافة مراكز التحكيم وقواعده الموجودة في الدول العربية والخروج بالخيارات المثلى للتعديل.

- مداخلة وفد قطر: رفع هذا البند للجنة الخبراء (مع إمكانية أن يطرح خيارين أحدهما التحكيم لمركز دولي والآخر مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي دون أن يكون الزامياً)، كما تم التأكيد على

أن فتح باب التعديلات على اتفاقيتي السوق سيؤدى إلى الدخول في سلسلة من التعديلات لا حصر لها خصوصاً أنه تم أخذ وقت كبير ومجهود مضنى من جميع الجهات المعنية بمشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء للوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من أخذ الموافقات على اتفاقيتي السوق.

- مداخلة وفد جمهورية مصر العربية: أنه بالفعل تم إجراء الكثير من المباحثات الداخلية مع الأطراف المعنية وتوضيح الرؤى والإجابة على الكثير من التساؤلات لأخذ الموافقة على مسودة اتفاقيتي السوق (نسخة 2022) ويعتبر بند التحكيم أحد أهم البنود لاستكمال الموافقات الداخلية بجمهورية مصر العربية، لذلك فإنه من الأهمية رفع هذا البند إلى لجنة الخبراء لبحث أنسب الطرق للموافقة عليه.

وبعد المداولة،

توصي بـــ

1. **عدم مناسبة أن يكون مقر التحكيم هو القاهرة بدون استثناء؛ أما بالنسبة للطلب الخاص باستبدال قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية ICC لتصبح قواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، فانه على الرغم من المكانة التي يتمتع بها مركز القاهرة للتحكيم الدولي. فإن التغيير في نص الاتفاقيات يعتبر تغييراً جوهرياً. وفي حال اعتماد التغيير سيؤدى ذلك إلى تبعات قد تنشأ بالنسبة للدول العربية الأخرى التي أرسلت موافقتها على الاتفاقيتين، أو الدول العربية الأخرى التي وصلت الى مراحل متقدمة لإصدار الموافقة على الاتفاقيتين، ومن ثم انعكاس ذلك على البرنامج الزمني لخارطة الطريق المتوافق عليها لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.**

2. **يتم الاستمرار في الحصول على موافقات الدول الأعضاء على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء وفقاً للمسودة النهائية لاتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء التي تم تعميمهما على الدول الأعضاء في مايو 2022 تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 14 بتاريخ 2022/3/20.**

3. **في حال النظر في تغيير قواعد التحكيم فإن ذلك سوف يتطلب إجراء دراسة وافية تشمل كافة مراكز التحكيم في الدول العربية.**

2. قواعد تشغيل الشبكات العربية

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة التي أعدتها أمانة المجلس؛ وتقرير وتوصيات الاجتماعين (13) و (14) لفريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل.
- البريد الالكتروني الوارد من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بتاريخ 2022/12/13 بشأن قيامهم باستكمال وتحسين الترجمة المطلوبة لبعض أكواد قواعد تشغيل الشبكات العربية.

وبعد المداولة،

توصي بـــ

1. **اعتماد توصيات الاجتماعين 13 و14 لفريق عمل الدراسة وتوجيه الشكر لأعضاء الفريق الذين شاركوا في مراجعة ترجمة قواعد تشغيل الشبكات الى اللغة العربية على الجهد المميز الذي بذلوه في المراجعة..**
2. **توجيه الشكر لفريق الاسكوا على تعاونهم المستمر وترحيبهم باستكمال ومراجعة قواعد تشغيل الشبكات العربية.**
3. **تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع ممثل المملكة العربية السعودية للتواصل مع المختبر الخليجي لدراسة إمكانية القيام بإحدى المهام التالية: 1) ترجمة متخصصة لكود التشغيل إلى اللغة العربية ومراجعة الأكواد كافة لضمان اتساقها مع بعض أو 2) القيام بالمراجعة فقط في حالة قيام مكتب متخصص بترجمة كود التشغيل.**
4. **تكليف فريق الدراسة بالبقاء على تواصل مباشر مع الجهة التي ستقوم بالترجمة والمراجعة بحيث يتولى الاشراف على ذلك بالتنسيق مع أمانة المجلس، ومن ثم العرض على اللجنة التوجيهية.**
5. **إحالة النسخة الفرنسية من قواعد تشغيل الشبكات إلى ممثلي اللجنة التوجيهية من تونس والجزائر لإبداء الملاحظات عليها إن وجدت، وفى حال عدم وجود ملاحظات يتم تعميمها بشكل رسمي على الدول الاعضاء.**

3. <u>الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء</u>

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة التي أعدتها أمانة المجلس؛
- العرض الذي قدمته أمانة المجلس بشأن ترشيحات الدول للجنتي السوق وهي (الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، اليمن، السودان) كما قامت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي بتسمية مرشحيها للجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء.

وبعد المداولة،

توصي بـــ

1. **الإحاطة علما بما تم بشأن تسمية أعضاء لجنتي السوق والتوافق على أن تكون الاجتماعات القادمة على النحو التالي:**

   - **برنامج المشاركة في المعرفة (Knowledge Sharing) المقدم للجنتي السوق بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يومي 19 و20 فبراير 2023.**
   - **الاجتماع (35) للجنة التوجيهية يوم 21 فبراير 2023.**
   - **الاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء الكهرباء يومي 22و23 فبراير 2023.**

2. **تكليف أمانة المجلس بالتواصل مع البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وأعضاء اللجنة التوجيهية من جهة أخرى للتوافق على أجندة مبدئية للاجتماعات القادمة تتضمن: خارطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء، خبرات وتجارب الدول وتجمعات الربط الكهربائي حول أسواق الكهرباء، بحيث يتم استلام مسودة الوثائق والعروض التقديمية المقترح استعراضها خلال اجتماعات فبراير 2023 بنهاية شهر يناير الجاري، ليتم التوافق عليها من قبل الجهات المنظمة في الأسبوع الأول من فبراير.**

البند الثاني: خارطة الطريق والرؤية المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء:

- استمعت اللجنة إلى العرض المرئي الذي قدمه الخبير الدولي حول المهام المطلوب تنفيذها للسوق العربية المشتركة للكهرباء خصوصاً فيما يتعلق بمرحلة التصميم والبرنامج الزمني، ومناقشتها من قبل أعضاء اللجنة التوجيهية.
- كما استمعت إلى ملاحظات واستفسارات الأعضاء وردود الخبير عليها.

وبعد المداولة،

توصي بـــ

يكون التوجه خلال المرحلة القادمة على النحو التالي:

1. **قيام الخبير الدولي بإعداد النسخة المحدثة للعرض المرئي بناءً على ملاحظات أعضاء اللجنة التوجيهية خلال اجتماعها الرابع والثلاثين.**
2. **قيام أعضاء اللجنة التوجيهية بمراجعة العرض المرئي المحدّث من قبل الخبير الدولي بناءً على المناقشات التي درات خلال اجتماعها الرابع والثلاثين، وابداء الملاحظات عليه خلال أسبوع.**
3. **قيام الخبير الدولي بتقديم العرض المرئي على مشغلي أنظمة نقل الكهرباء للدول الثلاث (الأردن، السعودية، مصر) أثناء اجتماع مشترك مع أجهزة تنظيم مرفق الكهرباء في هذه الدول.**
4. **تعميم خارطة الطريق المحدثة على اللجنة التوجيهية قبل اجتماعات فبراير 2023؛ تمهيداً لقيام الخبير الدولي بتقديم العرض المرئي على لجنتي السوق خلال اجتماعات فبراير 2023.**
5. **قيام اللجنة التوجيهية باعتماد العرض المرئي تمهيداً لعرضه على لجنة خبراء الكهرباء.**

البند الثالث: خطة عمل اللجنة التوجيهية وأمانة السوق للمرحلة القادمة:

- اطلعت اللجنة على البرنامج الزمني الذي أعدته أمانة المجلس،
- واستمعت إلى مداخلات الأعضاء

وبعد المداولة،

توصي بـــ

1. **تكليف أمانة المجلس بتحديث برنامج عمل اللجنة التوجيهية ليتضمن مخرجات الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة، وتعميمه على أعضاء اللجنة الموقرة لاستلام ملاحظاتهم عليه تمهيداً للتوافق عليه عن طريق البريد الالكتروني قبل اجتماعات فبراير 2023.**
2. **عقد الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة بتاريخ 21 فبراير 2023، على أن يتم النظر في الدعوة لعقد اجتماع للجنة عن بعد إذا دعت الحاجة لذلك.**